



بسم الله الرحمن الرحيم

إعلان مكة الثاني

توصيات المؤتمر الإسلامي للأوقاف - للدورة الثانية

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد ،،،

من أرض الإسلام والسلام ومن جوار بيت الله الحرام، وفي شهر الله المحرم، انعقد المؤتمر الإسلامي للأوقاف في دورته الثانية، في فندق جبل عمر هيلتون، في المملكة العربية السعودية - في الفترة ما بين 27 - 29 محرم 1439 هـ الموافق 17 - 19 أكتوبر 2017م.

وتحقيقاً لتعزيز التواصل والتنسيق والشراكة التعاونية مع الهيئة العامة للأوقاف والشركاء الاستراتيجيين منظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية وجامعة أم القرى والجمعية العلمية السعودية للوقف والشركات والمؤسسات والمراكز المتخصصة تم إقامة هذا المؤتمر.

حيث اجتمع لهذا المؤتمر شرف المكان، وشرف الزمان، وشرف الموضوع المتعلق بالأوقاف، فقد شرف المؤتمر بحضور نخبة من أصحاب المعالي والفضيلة والسعادة رؤساء الجلسات والمتحدثين والمشاركين.

هذا وقد شرف المنظمون للمؤتمر والمشاركون فيه برفع أسمى آيات الشكر لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز حفظه الله على جهوده العظيمة في خدمة الإسلام والمسلمين عموماً وخدمة الحرمين الشريفين وضيوف الرحمن وعنايته على وجه الخصوص بالأوقاف وحفظ السنة النبوية، وكذلك الشكر لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع وصاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة.



وبعد تتابع الجلسات وأوراق العمل والتجارب وحلقة النقاش والمبادرات وحوارات المشاركين فإن اللجنة العلمية للمؤتمريسرها أن تقدم لكم "إعلان مكة الثاني للأوقاف"

أولاً: تأكيد الاستمرار في العمل على ما حظي به المؤتمر في نسخته الأولى من توصيات هامة ودمجها مع توصيات النسخة الثانية وخلاصتها:

1. أن الهيئة العامة للأوقاف بالمملكة العربية السعودية ستعمل مع الجهات المشرفة على قطاع الأوقاف داخل السعودية لإيجاد بيئة محفزة ومشجعة يتم من خلالها تطوير التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالقطاع في ضوء الضوابط الشرعية، ووفق أطر الحوكمة والشفافية العالية.

2. أن الهيئة العامة للأوقاف بالمملكة ستعمل بالشراكة مع الواقفين والمتخصصين والمؤسسات والمراكز المتخصصة لتحويل قطاع الأوقاف داخل السعودية إلى قطاع تنموي وحضاري يسهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية الوطنية الشاملة ويلبي احتياجات التنمية في البلاد، والاحتياجات الجغرافية لكل منطقة، وفقاً لطبيعتها وخصائصها، ويساهم أيضاً في الناتج المحلي الوطني، ليكون مواكبا لرؤية المملكة 2030.

3. الأوقاف الإسلامية قاطرة التنمية المجتمعية ورافعة الحضارة المدنية والعناية بها وتطويرها والمحافظة عليها أمانة شرعية ورسالة وطنية يتحمل أمانتها الجميع ويتعاون على تحقيقها كل أحد بحسب قدرته وتخصصه والمؤتمر الإسلامي للأوقاف حاضنة واسعة وبوتقة جامعة للتشاور والتكامل وتوفير بيئة لتبادل المعلومات وتحفيز المبادرات وبناء الشراكات.

4. يسعى المؤتمر الإسلامي للأوقاف - بمشاركة الجميع - إلى الإسهام - من خلال العمل الوقفي النوعي - في خدمات ضيوف الرحمن في شتى المجالات لإضافة رافد مجتمعي مع الجهود الضخمة المتميزة التي تقدمها المملكة العربية السعودية لضيوف الرحمن.



ثانياً: تعديل تشكيل أعضاء الأمانة العامة للمؤتمر لتكون مسؤولة عن خطة المؤتمرات وورش العمل التي سيقومها المؤتمر في الدول الإسلامية المختارة على أن تضم في عضويتها ممثلاً من كل من (منظمة التعاون الإسلامي كشريك استراتيجي دائم، والبنك الإسلامي للتنمية، ورابطة العالم الإسلامي) لاستمرار العمل على مخرجات المؤتمر الحالي والتحضير لمؤتمر مكة والمؤتمرات الدولية القادمة.

ثالثاً: اعتماد الجمعية العلمية السعودية للوقف التابعة لجامعة أم القرى شريكاً علمياً دائماً للمؤتمر لتتولى بدورها مهام اللجنة العلمية للمؤتمر وترشيح عضو منها للمشاركة في اللجان العلمية في الدول الإسلامية الأخرى التي سيعقد بها مؤتمرات وورش عمل حسب خطة الأمانة العامة، على أن يتولى رئيس الجمعية العلمية السعودية للوقف رئاسة اللجنة العلمية للمؤتمر الإسلامي للأوقاف بمكة.

رابعاً: استمرار التواصل والتنسيق والشراكة التعاونية مع الهيئة العامة للأوقاف والشركات والبنوك والمراكز المتخصصة لجعل المؤتمر الحالي نموذجاً للإنجاز والمؤتمر القادم نموذجاً للإبداع.

خامساً: يشكر المؤتمر الإسلامي للأوقاف الهيئة العامة للأوقاف على دعمها وتأييدها لإقامة هذا المؤتمر، وكذلك الشكر لمنظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية ولكافة الشركاء الاستراتيجيين والرعاة والمشاركين على دعمهم وتسخير جهودهم لإنجاح هذا المؤتمر.

ونقدم في ختام الإعلان خلاصة مركزة لإبراز ما تم استخلاصه من جلسات المؤتمر وحواراته، حيث حوى المؤتمر الحالي 1439 هـ - 2017م في فعالياته ثمانية عشر ورقة علمية، وأربع ورش عمل لتطوير الأوقاف، وحلقة نقاشية عن الإعلام ومسئولياته في التثقيف بالأوقاف التنموية، على النحو التالي:



المحور الأول: تهيئة البنية التحتية المحفزة للأوقاف

1. تفعيل دور الوقف بما يتلاءم مع بناء الإنسان وتنمية المكان وإيجاد البيئة المحفزة في تحقيق التنمية الشاملة.
2. التأكيد على الدعوة لتقنين التشريع الوقفي من المختصين في المجال الفقهي والقانوني مع العمل على تشجيع الاجتهاد الفقهي في مجال الوقف بشروطه وضوابطه وإيجاد صيغ موحدة لقضايا الوقف (ميزانية وإدارة واستثمار).
3. تفعيل دور الجهات الوقفية للمشاركة في رسم الأهداف والاستراتيجيات المتعلقة بتنظيم الأوقاف من خلال التنسيق بين القطاع الوقفي والجهات ذات العلاقة.
4. يجب على مراكز البحوث والدراسات المختصة بأمور الوقف أن تسعى بكل إمكاناتها وأن تسخر كل طاقاتها للتوصل إلى ابتكار منتجات ومخرجات تتلاءم مع ظروف المجتمعات المسلمة بشتى بقاع الأرض وتلبي احتياجات هذه المجتمعات آخذة في الحسبان الأوضاع والتطورات المالية العالمية وأساليب التقانة المعاصرة وآلياتها.
5. يجب على القطاع غير الربحي وخاصة الأوقاف في المملكة العربية السعودية الاستفادة من وحدة المحتوى المحلي والارتباط به حتى يضمن سماع صوته في المناقشات السياسية ومعرفة المشاريع التي يمكن أن يساهم فيها.

المحور الثاني: التمويل والصكوك والصناديق الوقفية

1. العناية بالأنظمة والقوانين وإيجاد تأصيل شرعي والتطوير التنظيمي وقواعد الحوكمة الخاصة التي تنظم تمويل الأوقاف كالصناديق والحافظات الوقفية التعاونية والصكوك الوقفية وصندوق الوقف الذكي لتتوافق عمليا مع لوائح سوق المال والعمل على إنشائها.
2. إنشاء صندوق الوقف الذكي على شكل مؤسسة وقفية لها هيئتها الشرعية ذات صفة عالمية وغير حكومية تختص بالأوقاف والقرض الحسن ولها صلاحية إصدار الصكوك الوقفية والتمويل الجماعي لما يكفل القضاء على التعثر المالي للأوقاف.



3. ضرورة قيام الأسواق المالية الإسلامية بمسئوليتها الاجتماعية في تهيئة البيئة التشريعية اللازمة وإصدار الاجراءات الضرورية لدمج الأوقاف في الأسواق المالية.
4. بذل الجهد لتشجيع الوقف النقدي والاستعانة بالهندسة المالية لإبداع صيغ جديدة تعتمد على المصارف لاستثمار النقود الموقوفة.
5. تفعيل الشراكات بين قطاعات الأوقاف والجهات ذات العلاقة (التعليمية، والصحية، والسياحة، والفندقة، والمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، والأسر المنتجة، ... وغيرها).

المحور الثالث: تطوير رأس المال البشري والتقنيات المستخدمة في الأوقاف

1. الحاجة إلى وجود استراتيجية لقطاع الأوقاف في الاستفادة من التقنية وجعلها سبيلا لتحقيق الإنجاز الأمثل في مشاريع الوقف مع أهمية تأسيس العديد من المؤسسات الوقفية التقنية وشركات تقنية استثمارية ووقفية ومنصات وأدلة الكترونية للدراسات والبرامج والأنظمة والخدمات الوقفية.
2. تطوير كفاءات الكادر البشري العامل في مجالات الوقف وإدارتها واستثمارها مهنيا واداريا وتقنيا.
3. إطلاق مبادرة تأسيس منصة تقنية تشمل دليلا الكترونيا للمنتجات والخدمات الوقفية والمواقع الخاصة بالدراسات والأنظمة الوقفية، وعلى أن تتولى أمانة المؤتمر الترتيب لإطلاقها.
4. دعوة الجامعات بالمملكة على المساهمة في بناء القدرات المؤسسية والمعرفية والمهارية والتقنية للمؤسسات الوقفية.

المحور الرابع: التثقيف والإعلام

1. التأكيد على نشر الثقافة المجتمعية للوقف من خلال الإعلام والمؤسسات التعليمية والعلمية والمنابر التوعوية والغرف التجارية وإنتاج برامج وثائقية مختصرة عن الأوقاف.
2. التأكيد على أهمية عناية الكيان الوقفي بكتابة خطة شاملة للعمل الاعلامي تعدها بيوت الخبرة المتخصصة مع الدعوة الى انشاء مؤسسات اعلامية متخصصة تقدم خدماتها للكيانات الوقفية من الناحية الفنية وتتولى بناء الخطط الإعلامية وتراجع المحتوى وتقوم بإنشاء الوحدات الإعلامية للكيانات الكبيرة والمتوسطة.



3. ضرورة إيجاد وسائل إعلامية تطويرية تواكب المستجدات الوقفية وتخصيص ميزانية تشغيلية للوقف وتخصيص رواتب للعاملين فيه إضافة إلى دفع إعلانات في وسائل الإعلان المختلفة من أجل الترويج عن الأوقاف التنموية.
4. الالتماس من وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد أن توجه أئمة المساجد على تذكير الناس على الدوام بفضائل الوقف وأجره العظيم الذي لا يتوقف.
5. التوصية لأمانة المؤتمر بأهمية إقامة حلقات نقاش بين الكيانات الوقفية ووسائل الإعلام المتنوعة لتحقيق الاهداف الإعلامية التي تقوم على الأوقاف والتكامل بين الطرفين (الإعلامي والوقفي).
6. التعاون مع كافة الغرف التجارية والصناعية في الدول الإسلامية والغرفة الإسلامية لدعوة مختصي الأوقاف في العالم للمشاركة في المؤتمرات والملتقيات وورش العمل الوقفية لتوعية وتعريف رجال الأعمال وسيدات الأعمال بفضائل الوقف والأوقاف التنموية بما يسهم في حفظ الأوقاف ورعايتها.
7. تنظيم مؤتمرات وورش عمل لمناقشة ودعم قطاع الأوقاف في الدول الإسلامية والسعي على تحقيق التنمية من خلال الأوقاف، وذلك في الشام متمثلة في المملكة الأردنية الهاشمية وفي أفريقيا متمثلة في المملكة المغربية.

المحور الخامس: المبادرات الوقفية

1. دعوة المؤسسات المالية للعمل على إيجاد صناديق مالية وقفية تعاونية محبوسة الأصل مسجلة المنفعة لتلبية التطلعات الوقفية الإسلامية والعالمية.
2. أعلن المؤتمر عن مبادرة لإنشاء عدد ستة صناديق وقفية بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بعد الحصول على كافة الموافقات والتراخيص اللازمة في كل من (الخدمات الصحية وصناعة الأدوية، البرامج التعليمية والتدريبية، التقنية والبرمجيات، الدراسات والأبحاث، المشاريع الاجتماعية، حاضنات الأعمال والأسر المنتجة). وكذلك عن إنشاء وقفين لخدمة ضيوف الرحمن (وقف خدمات مسار ضيوف الرحمن، وقف توعية وتدريب ضيوف الرحمن من بلادهم).
3. كما أعلن المؤتمر عن عدد سبعة مبادرات إضافية يرغب في إطلاقها ويبحث عن جهات ورجال أعمال لتبنيها وهي:
 - عدد خمسة (5) مشاريع مقدمة من هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية.
 - عدد واحد (1) مشروع لذوي الاحتياجات الخاصة.
 - عدد واحد (1) مشروع لإنشاء مدارس تعليم أجنبي في مكة المكرمة.



4. تكليف شركة المهاد العربية للتميز بصفقتها الشريك الاستشاري للمبادرات لتولي العمل على هذه المشاريع والمبادرات ابتداء من يوم الأحد 3 ديسمبر 2017م، وسيتم العمل على تحديد المشاريع والمبادرات الأكثر رغبة ليتم العمل على اعداد دراسات الجدوى الأولية وتجهيز الملف الكامل لكل مشروع بما يلزم وأخذ الموافقات والتراخيص وقوفا عند مرحلة تحصيل رأس مال المشروع، ليتم الإعلان في حينها عن بدأ التحصيل ودعوة الموقفين.

ويسرنا تأكيداً على الجدية والاستمرارية أن نعلن عن موعد إقامة المؤتمر القادم في نسخته الثالثة الذي سيعقد بمشيئة الله تعالى في مكة المكرمة في الفترة ما بين (13 - 15 صفر 1440هـ) الموافق (22 - 24 أكتوبر 2018م).

والحمد لله رب العالمين

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

لجنة صياغة التوصيات:

1. د. عبد الرحمن الجريوي	4. د. حسن عبد الله الشافعي
2. د. علي بن يوسف الزهراني	5. م. محمود أحمد العوضي
3. د. إيهاب حسن ابوركبة	